قراءة في مشكلات الزراعة العراقية

م. جواد كاظم حميد*
كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
جامعة البصرة

المستخلص:

على الرغم من توفر المقومات العديدة للزراعة في العراق، إلا أن هذه المقومات تواجه الكثير من المشكلات التي تجعلها في مستوى لا يتناسب ورفع إنتاجية القطاع الزراعي للنهوض بالاقتصاد العراقي. إن البحث جرى التركيز فيه على العقبات التي تعانيها مقومات الزراعة في العراق، لكي يصل إلى تشخيص مشكلات القطاع الزراعي لرسم إستراتيجية تتضافر فيها جهود الدولة والقطاع الخاص لتوفير الدعم وخطط التطوير لهذا القطاع الحيوي والرئيسي بالنسبة إلى العراق، من خلال حزمة من السياسات التنموية للنهوض بهذا القطاع بصورة متكاملة بعدم التركيز على جانب وإهمال الجوانب الأخرى، مع مواصلة الاستمرار في البحث العلمي في مجال الزراعة ورفع مستوى الفلاحين.

الكلمات الدالة:

مشكلات القطاع الزراعي، مقومات الزراعة، خطط الاستثمار الزراعي، التنمية الريفية المتكاملة، السياسة المائية، الإدارة المزرعية، السياسات التنموية القطاعية، المكننة الزراعية.

* E-mail: gulfeconomist@yahoo.com

المقدمة:

إن القطاع الزراعي هو القاعدة الأساسية للاقتصاد العراقي، لأن الحاجة إليه تزداد لتوفير المنتجات الغذائية المختلفة ضمن مساحات زراعية محددة تتعرض إلى ظروف بيئية غير مناسبة من نقص في المياه مع تصحر لأراضي واسعة وتوسع في المدن على حساب الأراضي الزراعية وغيرها من الأسباب التي ينبغي أن تحفّز العاملين في هذا القطاع وتحملهم المسؤولية الكبيرة لمعالجة مشاكل القطاع الزراعي في العراق بأساليب غير اعتيادية لأحداث نقلة نوعية في مسار هذا القطاع الحيوي. لكن على الرغم من الأهمية الكبيرة للقطاع الزراعي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية نرى بأنه لم يحظ بالاهتمام والرعاية من الدولة، إننا نرى إن احتياجات القطاع الزراعي في العراق ومعالجة مشكلاته التي يعانيها تحتاج إلى وقفة جادة وسريعة تتضافر فيها جهود المعنيين كافة بمختلف المستويات مع ضرورة إشراك القطاع الخاص في ذلك وهي مهمة غير قابلة للتأخير مع حجم المعوقات ونوعها في الواقع الزراعي الحالي.

أهمية البحث:

إن أهمية البحث تأتي من تزايد عجز القطاع الزراعي في العراق عن توفير سلة غذائية متكاملة بسبب تدهور مقومات الزراعة وتوقف الدعم الحكومي، وارتفاع تكاليف الإنتاج مما يقلل إمكانية منافسة المحاصيل الزراعية المستوردة، وهو أمر يتطلب البحث لتنميته وتطوير هذا القطاع الحيوي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى الإشارة للأمور الآتية:

1- تشخيص معضلات القطاع الزراعي في العراق.

2- تحديد بعض السياسات المقترحة لتنمية القطاع الزراعي في العراق وتطويره.

مشكلة البحث:

يفترض البحث إن الزراعة العراقية تعاني مشكلات عديدة منها ما يتعلق بالأرض ومنها ما يتعلق بالمياه، فضلاً عن ذلك تدني الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع مما أثر سلباً في هذا القطاع الحيوي، ومن ثم صار من الضروري تسليط الضوء على هذه المشكلات ومحاولة طرح بعض المقترحات لعلاجها.

فرضية البحث:

إن التراجع الكبير في القطاع الزراعي في العراق والناجم عن ضعف وقصور السياسات الزراعية والتجارية، لا يمكن معالجته إلا بتبني إستراتيجية تنموية واضحة لمعالجته.

المبحث الأول

مشكلات الزراعة في العراق

على الرغم من توفر المقومات الزراعية في العراق، إلا إن هذه المقومات تعاني مشكلات متنوعة مما جعلها بمستوى لا يتناسب وحجم الإنتاج الزراعي ودوره المؤمل في تطور الاقتصاد العراقي، وسوف يجري التركيز في هذا المبحث على بيان هذه المقومات وما تواجهه من معضلات لكي نشخص مشاكل القطاع الزراعي من أجل وضع إستراتيجية للنهوض به وهذه الإستراتيجية ما هي إلا مقترحات مهمة في هذا السبيل على طريق توفير الخطط والدعم والمستلزمات لهذا القطاع الحيوي والرئيسي بالنسبة إلى العراق. وفيما يلي نشير إلى أهم المشكلات والصعوبات التي يعانيها القطاع الزراعي في العراق

أولاً: الأرض (التربة)

لاشك إن الأرض هي القاعدة التي يقوم عليها الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، ولأن الإنتاج الزراعي وتصاعد وتيرته يرتبط إلى حد بعيد بالتربة وخصوبتها وما تحتويه من مواد عضوية مغذية للنبات، كذلك بتأثره بكيفية استغلال الأرض، فضلًا عن عوامل أخرى منها المناخ ومعدل الأمطار. وقبل كل شيء لابد من الإشارة إلى حجم الأراضي الزراعية في العراق، بعضهم يقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد حوالي 48 مليون دونم، وآخر يقدرها بحوالي 30 مليون دونم من مجموع مساحة الأراضي العراقية التي تصل إلى 177.770 مليون دونم[1]، وعلى كل حال مع اختلاف التقدير فأن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة تشكل 17 % على التقدير الآتي، إذ قد يكون أقرب إلى الواقع وهي نسبة جيدة، حتى إنها أعلى من مصر إذ إن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة فيها 6 % من المساحة الكلية[2]، وفي هذا السياق فأن هناك نقطتين مهمتين هما: طبيعة التربة ومكوناتها، وهيكل استغلال الأراضي المزروعة فعلاً.

---

[1] د. عبد الأمير العبود، عندما كنت وزيراً، دار الرواد، عمان، 2007، ص 289.

[2] محمود محمد شريف، الزراعة العربية، دار المطبوعات الجديدة، القاهرة، بدون تاريخ، ص 124.

أ- مشكلة التربة

من المعروف إن التربة في العراق تختلف في طبيعتها ومكوناتها بين الشمال والوسط والجنوب، وهذا الاختلاف هو في الخصوبة والملائمة للمحاصيل الزراعية. وبحسب ما يقول الخبراء إن التربة العراقية تُعد من الدرجة الرابعة في الخصوبة فهي فقيرة إلى بعض المواد العضوية والسيليوزية والبكتريا النافعة التي تحتفظ بعنصر النيتروجين المفيد للنبتة، وكذلك تتميز بالتصلب السريع بعد عملية السقي والجفاف مما تتسبب في غلق المسامات ومنع جذور النبتة من التنفس لهذا تحتاج إلى المزيد من التقليب والتسوية.

إن مشكلة التصلب وسد منافذ الهواء تستدعي التقليب الدائم وكل ذلك يتطلب جهداً وبذل أموال مما يجعل المحصول بكلفة مرتفعة غير صالحة للمنافسة والمحاصيل المستوردة، كذلك هناك خاصية أخرى للتربة العراقية وهي إن الأس الهيدروجيني (PH) لمحلول التربة قاعدي أي يفوق (7) وهذا غير نافع لنمو الأحياء والبكتيريا النافعة بالمستوى المطلوب، وهذا يتطلب معالجة معينة وهي رش التربة بحامض الكبريتيك المخفف أو خلطه بماء السقي لكي يصبح الأس الهيدروجين ما بين (5.5 -5) الملائم لنمو النبات[1]، وهذا يتطلب تفعيل دور الإرشاد الزراعي لتنبيه الفلاحين والمزارعين حول هذه المسألة الحساسة، إذ إن الإرشاد الزراعي في العراق يتسم بالضعف وعدم الفاعلية. إن هذا يتطلب المعالجة من خلال المراكز البحثية التابعة لوزارة الزراعة وكليات الزراعة لدراسة التربة في كل منطقة لفحصها ومعرفة العناصر المكونة لها وتصنيفها بشكل ينسجم ونوع المحاصيل الملائمة لكل نوع من التربة على حده.

ب- هيكل الأراضي المستغلة

إن ما يميز كيفية استغلال الأراضي المزروعة فعلاً هي حالة عدم التنوع وتستحوذ محاصيل زراعية قليلة على معظم المساحات للأراضي الزراعية في العراق، وكما يتضح من الجدول الآتي:

[1] د. عبد الامير العبود، مصدر سابق، ص 291.

الجدول (1)

هيكل استغلال الأراضي الزراعية عام 1997

نوع المحصول	النسبة إلى مجمل الأراضي
1- محاصيل الحبوب	% 76
2- الخضراوات	% 6.3
3- الفواكه	% 1.5
4- النخيل	% 4.6
5- المحاصيل الصناعية	% 3.8

المصدر:

- تنظيم الجدول من كتاب المجموعة الإحصائية السنوية، وزارة التخطيط،2001.

من الجدول (1) نلحظ إن محاصيل الحبوب تستولي على 76 % من إجمالي الأراضي المزروعة، صحيح أن هذه المحاصيل هي منتجات أساسية مهمة (إستراتيجية) بالنسبة لغذاء السكان، إلا أن الشيء الذي يقال هنا بأن هيمنة محاصيل الحبوب على مجمل الأراضي الزراعية، وإنتاجها يكون بأساليب بدائية مع شحة الأسمدة والبذور المحسنة والمكننة الزراعية كل هذا يجعل الإنتاجية تتسم بالانخفاض وأن أي تغير في ظروف الإنتاج سوف ينعكس بشكل واضح على الإنتاجية وعلى الدخل الزراعي، وعلى الرغم من هذه المساحة الكبيرة المزروعة بالحبوب فأن الإنتاج لا يسد حاجة السوق المحلي ويضطر العراق إلى استيراد كميات كبيرة من الحبوب من الخارج، فالعراق يستورد سنوياً من القمح أكثر من مليوني طن. ونلحظ أن المحاصيل الصناعية مثل القطن والتبغ وعباد الشمس والبنجر وقصب السكر وبعض النباتات الطبية وغيرها من المواد المهمة التي تتصل بالصناعات، فأن المساحة المزروعة لا تتجاوز 481 دونم أي بنسبة 3.8 % فهي نسبة متواضعة بالقياس إلى إجمالي مساحة الأراضي المزروعة فعلاً. ويبين الجدول كذلك انخفاض حجم الأراضي التي تزرع بالخضراوات والفواكه والنخيل، لاسيما لما لتلك المحاصيل من أهمية بالغة كغذاء للسكان من جهة وذات مردود مادي للفلاحين من جهة أخرى.

ثانياً : تناقص الرقعة الزراعية

ومن المشكلات التي تعانيها الأراضي الزراعية في العراق هي تناقص المساحة الزراعية كماً ونوعاً، وإن هذا التراجع في الرقعه الزراعية يمكن إرجاعه إلى ثلاثة أسباب هي:

1- الانتقاص العمدي من جانب الإنسان

وهذه تشمل أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الزراعية، وإذا كانت أعمال التجريف قد نالت من أجود الأراضي الزراعية وأدت إلى فقد مساحة واسعة بسبب الحروب وحفر المواضع الدفاعية على حساب الأراضي الزراعية، فأن أعمال البناء على الأراضي الزراعية مازالت مستمرة وأدت إلى فقد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية و لاسيما في بساتين النخيل، وأن ما يجري في محافظتي كربلاء والبصرة خير شاهد على ذلك. كما قامت شركة نفط الجنوب بتجريف مزارع واسعة في منطقة الزبير مما قلص مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية، إن ذلك أدى إلى إتلاف آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعيه ويلحظ تمركز هاتين الظاهرتين في المناطق الحضرية وحول المراكز والمدن الرئيسة. ولا تقف خطورة هذه الظاهرة عند مساحة الأراضي المفقودة، وإنما تتعداها إلى نوعيه الأراضي، إذ تصنف معظم الأراضي المفقودة ضمن الأراضي الجيدة أي من الدرجة الأولى أو الثانية من الخصوبة وفقاً للكفاءة أو القدرة الفنية والاقتصادية للأراضي الزراعية.

2- الفقد في خصائص الأراضي الزراعية

إذا كانت النقطة السابقة تشير إلى تناقص مساحة الأراضي الزراعية فهناك إنتقاص من نوع آخر متمثل في بقاء المساحة نفسها من الأرض الزراعية كما هي مع افتقادها لخصائصها كلياً أو جزئياً، مما يبعد هذه الأراضي عن نطاق الأراضي الزراعية أو ينقلها إلى مرتبةٍ أقل من حيث الجودة والخصوبة، ومن ثم تضعف كفاءتها الإنتاجية وهذه الظاهرة لها أسبابها:

أ- الاعتماد على الأساليب التقليدية للري مع تدهور نظم الصرف، إذ أن طريقة السقي المتبعه تقليدياً هي غمر النبات بالماء، كما إن ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض، بل إلى سطحها في كثير من الأحيان أيضاً يؤدي إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر في خصائص التربة وفي النباتات التي تنمو فوقها، ومن ثم في إنتاجية الأرض.

ب- الضغط على الأرض بتكثيف زراعة مختلف المحاصيل في كثير من مناطق العراق من دون تعويض كافٍ من السماد. إن الميل إلى التكثيف الزراعي يسبب إضعاف الأرض الزراعية لعدم قدرة التربة على تجديد عناصرها ولاسيما في ظل عدم كفاية اساليب التسميد وعدم ملائمتها.

ج- التصحر، وهذه الظاهرة الخطيرة في العراق قد اتسعت بشكل مخيف في السنوات الأخيرة. لقد أصبح خطر التصحر يهدد مساحات واسعة من الأراضي الزراعيه في العراق، إن التصحر يعني تدهور الأرض في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، وفي المناطق الجافة وشبه الرطبة الذي ينتج عن عوامل مختلفة تشمل التغيرات المناخية والنشاطات البشرية. إن التصحر ما هو إلا عملية هدم أو تدمير للطاقات الحيوية للأرض، وتدمير قدرة الأرض الإنتاجية المتمثلة بالإنتاج النباتي والحيواني، ومن ثم تهديد الأمن الغذائي للمجتمع[1]. إن ظاهرة التصحر في العراق أدت إلى تقلص المساحة الزراعية وإلى فقدان الأرض خصائصها الحيوية، كما إن هذه الظاهرة أصبحت تهدد مساحات أخرى غير متصحرة حالياً والجدول الآتي يبين ذلك:

الجدول (2)

المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر في العراق عام 2002

المساحة الزراعية الف كم^2	المساحة المتصحرة		المساحة المهددة	
	الف كم ^{2}	النسبة %	الف كم ^{2}	النسبة %
435	167	38.4	138	54.7

المصدر:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مطابع صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2005، ص 267.

إن 90 % من مساحة العراق تقع ضمن منطقة المناخ الجاف وشبه الجاف، وإن ارتفاع درجات الحرارة في الصيف إلى حدود (52) درجة مع ارتفاع نسبة التبخر ولاسيما في السهل الرسوبي لتصل إلى (300- 200) ملم وكذلك ارتفاع عدد الأيام المشمسة لتصل في معدلها السنوي إلى 260 يوماً سنوياً، مع هبوط نسبة تساقط الأمطار، إذ تقل في

[1] عايدة العلي، التصحّر ومشاكل المياه في العراق وبلدان الجزيرة، دار الهادي، بيروت، 2006، ص 41.

أغلب مناطق العراق عن 150 ملم ولا يتجاوز معدل الأيام الممطرة في الجنوب عن 40 يوماً وفي الشمال عن 70 يوماً مع قلة الرطوبة التي تُعد مهمة جداً في الدورة البايولوجية للتربة ونمو الأعشاب، وإن الرياح السائدة في العراق هي رياح شمالية غربية جافة تنشر الغبار المحلي[1]، مع صيف حار جاف وطويل لها أثر في حدوث التصحر في العراق. إن ظاهرة التصحر لها أسبابها ويمكن إجمالها بالآتي:

أ- الجفاف الذي أصاب أراضي العراق بسبب قلة الأمطار، من ثم حصول العواصف الترابية مخلفة الجفاف والتصحر.

ب- جريمة تجفيف الأهوار، لقد كانت عملية التجفيف التي نفذها النظام السابق كارثة بيئية واجتماعية ومناخية، إذ تركت هذه الجريمة تأثيراً سيئاً على مناخ العراق وزادت التصحّر بنسبة كبيرة[2].

ج- حركة الآليات العسكرية على أراضي العراق، إذ جعلت التربة متحركة بعد إن كانت متماسكة. إن القصف الجوي في مختلف أنحاء العراق أدى إلى تخريب الطبقة السطحية للتربة مما أدى إلى التصحر.

د- قلة الغطاء النباتي مما جعل العواصف الترابية في تزايد والسبب يرجع إلى قلة الأمطار أيضا مما يؤدي إلى قلة النبات الطبيعي.

هـ- الرعي الجائر لرعاة الأغنام، فبعض المناطق يجب إن تصل فيها النباتات إلى درجة معينة من النمو، أي تصل إلى ارتفاع معين حتى تكون مناسبة للرعي لكن الرعاة مع قلة وعيهم وقلة النبات الطبيعي لا يجعل الراعي ينتظر حتى يرتفع النبات، وإنما يريد إن يغذي حيواناته من هذا الزرع مهما كانت درجة نموه.

و- قلة التشجير والقطع المستمر للأشجار يجعل هبوب العواصف الترابية في تزايد. إن زحف الصحراء وتوسعها على حساب الأراضي الزراعية وعدم كفاية برامج مكافحة التصحر ينتج عنه تناقص مستمر في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والداخلة في الإنتاج الزراعي، ونرى ذلك بوضوح في مناطق وسط العراق وجنوبه.

---

[1] دائرة الأنواء الجوية.

www.aleelem.com/index

[2] عادل شريف الحسيني، مشكلة المياه في العراق، ص 8.

www.surrey.as.uk/eng.net

3- مشكلة ملوحة التربة

إن مشكلة الملوحة من المشاكل الكبيرة التي أدت إلى تدهور القطاع الزراعي في العراق ومن ثم انخفاض الإنتاجية فيه. وتشير التقارير إلى إن (30- 20) % من الأراضي العراقية قد أهملت بسبب تراكم الأملاح[1]، وهذه الظاهرة نراها بوضوح في مناطق الوسط والجنوب. وأشار تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إن هناك مساحات واسعة غير مزروعة في المناطق الوسطى والجنوبية، فقد هجرت رقعه تبلغ نحو 300000 هكتار[2] بسبب ارتفاع ملوحة التربة، وفي العراق تقدر المساحة المتأثرة بالغرق والملوحة معاً بحوالي 650 الف هكتار[3]. إن ارتفاع نسبة التملح في التربة العراقية لا تؤدي فقط إلى فقد المزيد من الأراضي الزراعية فحسب، وإنما تؤثر على إنتاجية الأرض الزراعية. ولهذه الظاهرة أسباب هي:

أ- طريقة السقي الخاطئة وجهل المزارع بحاجة النبات الفعلية للماء، وبطرق الصرف، إذ أن غمر الزرع بالماء يؤدي إلى ارتفاع منسوب الماء في الأراضي إلى مستوى سطح التربة مخلفاً طبقة ملحية على السطح نتيجة التبخر.

ب- الطبيعة الجغرافية للأراضي الوسط والجنوب في العراق، إذ إنها تمتاز بضآلة الانحدار لمستوى الأرض فيجتمع الماء تاركاً وراءه طبقة ملحية بعد تبخره.

ج- الظروف المناخية في مناطق الوسط والجنوب والمتمثلة بالارتفاع الشديد في درجات الحرارة لاسيما في فصل الصيف والرياح الحارة المحملة بالأملاح.

د- لا توجد مبازل كافية لإخراج المياه المالحة من الأراضي الزراعية.

ومن المعلوم إن لظاهرة تملح الأراضي الزراعية نتائج ضارة على القطاع الزراعي في العراق منها[4]:

- تغير الصفات الطبيعية للتربة، إذ تصبح غير مهيأة للزراعة والإنبات عليها بسبب زيادة تركيز الملوحة إذ لا ينمو فيها النبات.

---

[1] د. عبد الامير العبود، مصدر سابق، ص 301.

[2] تقرير الفاو، 1997.

www.fao.org.com

[3] السياسات الزراعيه العربية،ج 11، السياسة الزراعيه لجمهورية العراق، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، كانون الأول 2007، ص. ص 18-19.

[4] عايدة العلي، مصدر سابق، ص 54.

- هجرة الفلاحين والمزارعين إلى المدينة تاركين أراضيهم الزراعية.
- إن استصلاح هذه الأراضي يتطلب استثمارات كبيرة وهذه غير متوفرة عند الفلاحين مما يتطلب أخذ ذلك على عاتق الدولة.

ثالثاً : أبعاد المشكلة المائية

إن مشكلة المياه في العراق يمكن النظر إليها إنها ذات أبعاد متعددة، إلا أن الأهم منها ثلاثة هي: البعد الإقليمي بسبب إن مصادر المياه السطحية للعراق كلها تقع خارج حدوده الدولية. إما البعد الثاني فهو البعد الداخلي ويشير إلى سوء إدارة الموارد المائية محلياً وعدم التخطيط لذلك بل لعقود طويلة وإلى الآن لم نفكر جدياً بأسلوب إدارة الموارد المائية والتخطيط السليم لذلك. إما البعد الثالث فهو البعد المناخي ويعني التغيرات المناخية التي شملت الكرة الأرضية، إذ تراجع معدلات سقوط الأمطار وازدياد ظاهرة الجفاف تركت أثراً سلبياً على مسألة المياه في العراق. إن البعد الأول يشير إلى أن الموارد المائية السطحية في العراق تأتي من مصادر خارجية (تركيا، وسوريا، وإيران)، لذا إن دول المصدر تلعب دوراً مؤثراً بموارد العراق المائية، إذ مع تطور الامكانيات الفنية في حفر الأنهر والسدود وبنائها كما لا يخفى إن هذه الدول هي أيضاً في تزايد مستمر في احتياجاتها على مر الزمن، لذا يجب إن تأخذ هذه التغطية في الحسبان لدى إداريي البلد في أي محاولة لبناء التوقع الممكن اتخاذه، وهذا ما أهمل بطبيعة الحال[1]. إن التوسع في النشاط الزراعي يتطلب عوامل عديدة يأتي في مقدمتها التدفق المائي المستمر للأراضي الزراعية، لكن الشيء الملفت للنظر هنا هو تراجع الخزين المائي لنهري دجلة والفرات ففي عام 2008 كان الخزين 74.2 مليار متر مكعب، أنخفض عام 2009 إلى 57.1 مليار متر مكعب، وأستمر الانخفاض إلى 51 مليار متر مكعب عام 2010[2]. إن غياب الإدارة المناسبة للموارد المائية والاستمرار في الاستعمال غير الرشيد للمياه الجوفية واستنزافها وانخفاض كفاءة أو طاقة استخدام الري وضعف السياسة المائية مع عدم وجود أجهزة كفء لتنفيذها، وكذلك هدر قسم كبير من المياه السطحية بتركها تصب في البحر من دون أي مبادرة للاستفادة منها، كل هذا يؤدي إلى تفاقم مشكلة المياه، مما

[1] د. عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 109.

[2] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2011، بغداد، ص 101.

يترك نتائج سلبية في مجال تطوير القطاع الزراعي في العراق ودوره في مجال توفير الغذاء لأبناء المجتمع العراقي. ونظراً إلى هذا العجز المائي والاستعمال غير الرشيد لهذا المورد فأن فرص استغلاله وفقاً لمعايير الجدوى الاقتصادية في تراجع وتدهور. وهناك أسباب أدت إلى انخفاض المخزون المائي في العراق منها:

أ- عدم تمكن العراق من عقد أي اتفاقية بصدد محاصصة المياه مع الدول المتشاطئة على الرغم من مرور مدة طويلة جداً[1].

ب- صعوبة الحصول على مصادر جديدة للمياه.

ج- تزايد أعداد السكان في العراق والمنطقة بمعدلات نمو مرتفعة، وهذا أدى إلى زيادة الطلب على المياه مع محدودية العرض منه[2].

إن المشكلة المائية في العراق هي ليست متعلقة فقط بالعجز عن الوفاء بالمتطلبات المتزايدة وخاصة في مجال الإرواء وبالهدر الناتج عن سوء إداراتها، وإنما أيضاً مرتبطة بنوعية المياه، إذ يُعد التلوث من أهم الأخطار التي تهدد الموارد المائية في العراق، وأهم التلوث هو التلوث الصناعي لسببين هما: إن غالبيه المصانع العراقية مقامة بالقرب من الأنهار، وثانيهما إن المياه المسترجعة من الصناعة تتميز بتركيز عالٍ من الملوثات بسبب توقف محطات المعالجة في غالبية الصناعات وأن قسماً من هذه الصناعات تجري معالجة جزئية للملوثات وفي محطات غير كفء. كما حصل في الآونة التلوث النفطي لكثير من الأنهار والأراضي في العراق وإلى نفايات الإنسان.

رابعاً : مشكلة الفلاح

يقصد بذلك المشكلة المرتبطة بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الزراعي، كأشخاص من حيث قدراتهم الأدائية وإمكانياتهم المادية والمعرفية التي يجري توظيفها في هذا المجال. أن هذا يعني المعوقات المرتبطة بالجوانب البشرية أي خصائص القوة العاملة الزراعية ومتطلباتها العملية، فهناك عدم توازن مثلاً بين الطلب والعرض في سوق العمالة الزراعية، إذ تبرز مشكلة الفائض من هذه القوة مما يولد البطالة المقنعة في القطاع الزراعي وهذا يترك أثراً سلبياً على الإنتاجية. كما إن الزراعة لا تقدم

[1] د. عبد المالك خلف التميمي، مصدر سابق، ص 139.

[2] بثينة حسيب سلمان، الأمن المائي وتأثيره في التنمية الزراعية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 2006، ص 5.

الحوافز المغرية مما يجعل الاقبال على العمل الزراعي ضعيفاً مقارنةً إلى العمل في القطاع الصناعي.

لقد أتسمت حالة الفلاحين الاجتماعية والاقتصادية في العراق بالتردي وشيوع حالة الفقر والحرمان والجهل منذ عدة سنين على الرغم من الخطوات التي اتخذت لتحسين حالة الفلاحين بدءاً بقوانين الإصلاح الزراعي، إلا أن تطبيق تلك الإجراءات لم يصاحبها تطبيق نظام متكامل يعالج الجوانب الاجتماعية والمعيشية والتعليمية للفلاحين حتى يمكن إن يسهم الفلاح بجدية في تطوير الإنتاج الزراعي من خلال استخدام الوسائل الحديثة في الإنتاج الزراعي[1]. إن الفلاح العراقي ظل بمعزل عن تلك المقومات المهمة للنهوض بالريف العراقي، من ثم حصول التطوير في العمل الزراعي وتأمين الغذاء لأبناء شعبه. إن هذا الوضع أدى إلى:

1- جهل المزارعين وعدم تعليمهم فأدى إلى انخفاض الإنتاجية والدخل والمستوى المعيشي في الريف بشكل عام مما احبط الآخرين للتفكير في دخول ميدان العمل الزراعي.
2- نتيجة لما تقدم حصلت ظاهرة النزوح والهجرة هرباً من الظروف المعيشية القاسية.
3- أدى هذا الوضع إلى تخلف اليد العاملة في الزراعه وظلت تعاني نقصاً في المعرفة لأساليب الإنتاج العملية ووسائله الحديثة وكيفية استخدامها، ومع غياب الإرشاد الزراعي الفعال أدى ذلك إلى انتشار الأمية وإتباع الطرق التقليدية مما أثر سلباً في مستوى الإنتاجية.
4- والملحوظ إن التراكم في القطاع الزراعة لم يحقق نتائج مرضية إذ لم يسهم في رفع المستوى التقني ومستوى المهارة لدى العاملين في الزراعة؛ بسبب نقص التمويل من جهة، ووضعية العمل الزراعي غير المشجعة من جهة أخرى، لذا إن نقص اليد العاملة المدربة هو من مشاكل القطاع الزراعي في العراق.

فضلاً عن نقص العمالة الزراعية المدربة فأن العمالة الموجودة هي غير كُفء في التعامل والأساليب الإنتاجية الحديثة والتكنولوجيا المتطورة في مجال العمل الزراعي فأن هناك أيضاً ضعفاً في البرامج التدريبية فهي منقوصة في مجملها، فهي لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم لإيجاد أطر متكونة بحيث تعرف كيف تتعامل ووسائل

[1] جواد سعد عارف، الاقتصاد الزراعي، دار الراية، عمان، 2009، ص. ص 74-75.

الإنتاج المتطورة والحديثة، وهذه البرامج التدريبية أيضاً تكون غير معدة لمعالجة مشكلات القوى العاملة في القطاع الزراعي، لذا يبقى الفلاح يعيش في العراق حالة الجهل وانخفاض المستوى التعليمي وبذلك يتمسك بالأساليب التقليدية المتخلفة في الإنتاج[1].

خامساً : تدني المستوى التكنولوجي

ما تزال الزراعة العراقية تتسم باستخدام الأساليب التقليدية، ولهذا إن الإنتاجية في لقطاع الزراعي منخفضة لاعتمادها على تكنولوجيا بدائية ويتبع ذلك ارتفاع في تكاليف الإنتاج، ومن ثم عدم حصول المنتجات الزراعية على ميزة تنافسية، وهذه المعوقات التي تقف أمام تطوير القطاع الزراعي في العراق. إن استخدام الآلات والمعدات الحديثة في الزراعة ما زال هامشياً ومنخفضاً مقارنة بالبلدان المتقدمة، وفيما يلي جدول يبين أعداد الجرارات والحاصدات في العراق:

الجدول (3)

تطور أعداد الجرارات والحاصدات في العراق للمدة (2005-2010)

السنة	أعداد الجرارات	أعداد الحاصدات	المساحة المزروعة بالحبوب (الف دونم)	معدل استخدام الحاصدات	معدل استخدام الحاصدات
2005	64427	6205	11869	18402	1912.8
2006	64600	6205	11406	17606	1831.2
2007	56172	3646	11878	21105	3257.8
2008	57918	2373	12088	209	5094
2009	57918	2373	8649	14903	3642.8
2010	68771	4966	10380	151	2090.2

المصدر:

- وزارة الزراعة، دائرة التخطيط والمتابعة، قسم الإحصاء الزراعي، تقارير النشاط الزراعي لسنوات مختلفة.

[1] محمود الاشرم، التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 129.

فمن ملاحظة بيانات الجدول (3) يتبين إن أعداد الجرارات قد انخفضت في بعض السنوات كعام 2007، إلا أن هناك فجوة بين العراق وبين الدول المتقدمة في هذا المجال، فعندما نقارن العراق بالبلدان المتقدمة في مجال استخدام الجرارات نجد في البلدان المتقدمة استخدام جرار واحد لكل 50 دونم، ولكن في العراق يستخدم جرار واحد لكل 151 دونم في عام 2010 مثلاً، وهذا يشير إلى فجوة تكنولوجية كبيرة بينه وبين الدول المتقدمة. وكذا يقال في الحاصدات، فعلى الرغم من التطور العددي الحاصل فيها فأن هناك فجوة أيضاً بالعراق وبين الدول المتقدمة في مجال الاستخدام، ففي البلدان المتقدمة تستخدم حاصدة واحدة لكل 500 دونم[1]، ولكن في العراق تستخدم حاصدة واحدة لكل 2090 دونم خلال عام 2010 وهذا يسجل فجوة تكنولوجية كبيرة انسحبت آثارها على إنتاجية القطاع الزراعي المتدنية بحيث عجز هذا القطاع عن توفير متطلبات السوق المحلي من المواد الغذائية.

أما فيما يتعلق باستخدام الأسمدة الكيمياوية الوجه الآخر للتكنولوجيا الزراعية، فأن العراق يعاني فجوة في إنتاج هذه الأسمدة واستهلاكها، إذ بسبب ظروف الحروب التي مرت على العراق أثرت بشكل كبير في معامل إنتاج الأسمدة الكيمياوية، إذ توقف الإنتاج في معملي الأسمدة في أبي الخصيب (محافظة البصرة) بعد أن شملهما التدمير، أما المعمل الثالث في خور الزبير فقد أستمر في الإنتاج لكن بمعدلات أقل من الطاقة التصميمية له، وكذلك الحال في معمل بيجي، إذ أنخفض الإنتاج فيه لعدم توفر الأدوات الاحتياطية، ومن ملاحظة بيانات الجدول (4) يتبين إن إنتاج معامل الأسمدة لا تغطي حاجة السوق المحلية، وهذا يمثل فجوة تكنولوجية في إنتاج الأسمدة داخلياً، إن احتياجات العراق من الأسمدة 1.5 مليون طن سنوياً، بينما الإنتاج الداخلي لا يغطي إلا نسبة 5.5 %[2]، أما من حيث الاستهلاك للأسمدة الكيمياوية نجد الفجوة كبيرة بين العراق والدول المتقدمة، فمثلا في هولندا 769 كغم/للهكتار، وفي اليابان 407 كغم/ للهكتار إلا أنه لم يصل في العراق سوى 43 كغم/للهكتار، بل أن العراق أقل حتى من

[1] محمد عبد الكريم العضيدي، التقديرات العشوائية والعلمية للحاجة الفعلية للساحبات والحاصدات الزراعية في العراق للسنوات (2007-2010)، مجلة الزراعة العراقية، العدد (9)، بغداد، 2009، ص 9.

[2] د. جميل عبدالله، الزراعة في العراق.

الجدول (4)

الإنتاج السنوي لمعامل الأسمدة الكيمياوية في العراق للمدة (2001-2004)

السنة	إنتاج معمل البصرة (خور الزبير) من أسمدة اليوريا			إنتاج معمل بيجي من الأسمدة		
	المجهزة للسوق المحلي	المخزون	الإنتاج	المجهزة للسوق المحلي	المخزون	الإنتاج
2001	559.8	531.6	28.2	183.9	183.9	73.1
2002	597.7	572.2	25.5	369.9	369.9	112.2
2003	99.2	124.2	25	161.8	161.9	25.7
2004	262.7	225.1	6.37	53.6	53.6	-

المصدر:

- وزارة الزراعة، دائرة التخطيط والمتابعة، قسم الإحصاء، تقارير النشاط الزراعي لسنوات مختلفة.

الدول العربية في هذا المجال فقد وصل في مصر الى 375 كغم/ للهكتار[1].

سادساً : عقبات متعلقة بالإدارة

لا خلاف إن الزراعة العراقية تتوافر فيها إمكانيات مادية وبشرية وفنية (فنيين، ومهندسين زراعيين) معتبرة، ولكنها ليست مستغلة كما ينبغي أن يكون وليست مسخرة بشكل فاعل بحيث تخدم العملية الإنتاجية أو التنمية الزراعية المستمرة. إن ارتباط عوامل الإنتاج وعناصره فيما بينها لا يتم في العملية الإنتاجية بصورة صحيحة ما لم يكن هناك تنظيم دقيق يتولى المزيج الأمثل منها الأرض، والعمل، ورأس المال، للوصول إلى أكبر ناتج ممكن وبأقل تكاليف، إن عنصر الإدارة يتولى إيجاد العلاقات التنظيمية والإنتاجية المثلى التي تحقق الوصول إلى الهدف المطلوب وتحقيق أعلى ربحية ممكنة[2]، إن تخلف الإدارة المزرعية في العراق يجعل من الصعب تحقيق الأهداف أعلاه والوصول إلى الإنتاجية بالمستوى الملائم لتحقيق الاكتفاء الذاتي بأي مستوى من المستويات. إن ما يميز الإدارة المزرعية في العراق بأنها متخلفة في توجيه طاقاتها نحو تعبئة الموارد الزراعية، وإنها غير قادرة على الاسهام في تقديم اقتراحات عملية لتحسين الإنتاج الزراعي لأنها تفتقد إلى الخبرة الميدانية وتنقصها التجربة، كما تنقصها مسألة الاطلاع على

[1] رحمن حسن علي المكصوصي، الاقتصاد الزراعي، شركة الطيف للمطبوعات، بغداد، 2007، ص 39.

[2] د. مجذاب بدر العناد، المدخل إلى الإدارة المزرعية، مطبعة جامعة البصرة، 1984، ص 69.

التجارب الناجحة للعمل الزراعي في العالم والتعاون معها لخدمة الواقع الزراعي في العالم. إن المشكلات الإدارية لا تتعلق فقط بما ورد في أعلاه، وإنما تتلخص بالأمور الآتية[1]:

1- قلة الهندسة الزراعية في الشعب الزراعية المنتشرة في المدن العراقية.
2- قلة العاملين في الإرشاد الزراعي الحقلي.
3- قلة التخصيصات المالية من الحكومة المحلية لدعم القطاع الزراعي.
4- عدم توافق القوانين الحالية ولاسيما قوانين الأراضي (قانون الملكية، وقانون التأجير، وعدم تفعيل قانون حماية الإنتاج الزراعي) مع متطلبات النهوض بالواقع الزراعي.
5- تعاني معظم القرى من عدم وصول الخدمات، إذ الواقع اليوم يشير إلى إن المجالس البلدية ومنظمات المجتمع المدني توجه الخدمات إلى قرى دون أخرى، مما أدى ببعض الفلاحين والمزارعين إلى ترك قراهم والهجرة إلى المدن بحثاً عن عمل يوفر لهم لقمة العيش، وهذا بطبيعة الحال يترك أثراً سلبياً في الزراعة.

المبحث الثاني

الآفاق الزراعيه في العراق

إن وضع خطة متكاملة لمعالجة مشكلات القطاع الزراعي في العراق تتطلب خلق الظروف الموضوعية لتجعل هذا القطاع الحيوي يلعب دوراً مهماً في مجمل عملية التنمية الاقتصادية للبلاد، وهنا يمكن إن نشير إلى بعض الطرق لتنمية زراعة العراق التي من الممكن أن تكون قواعد لبناء إستراتيجية لتطوير الزراعة العراقية:

أ- أتباع الاسلوب الزراعي الكثيف، إذ يؤكد هذا الاسلوب التنموي على الاستعمال الكثيف للأرض والعمل واستعمال البذور والتقاوى المحسنة والأسمدة الكيمياوية والعضوية والمكننة، وأيضاً الاهتمام بالثروة الحيوانية وفق طرق علمية وفنية عصرية، مع العمل على إنتاج أصناف جديدة من المحاصيل الزراعية ذات الإنتاجية العالية والقدرة على مقاومة الامراض النباتية والحيوانية.

ب- إنتاجها الزراعي بالدرجة الاساسية على استغلال الأراضي المتاحة والبحث عن أراضي جديدة[1]. إن هذا الاسلوب التنموي للزراعة يتطلب توفير البنية التحتية الزراعية مثل

[1] جواد سعد عارف، مصدر سابق، ص 88.

الطرق وشبكات الري والبزل مما يساعد في زيادة الأنشطة الأخرى.

إن هذا الشكل من التنمية مناسب للعراق جداً لامتلاكه أراضي زراعية غير مستغلة أو فيها نسبة ملوحة معينة يمكن معالجتها واستصلاحها وتمارس الزراعة عليها. وأعتقد أنه من الضروري أن تقوم وزارة الزراعة بالاشتراك مع وزارة الموارد المائية بإجراءات الكشف الموضعي للأراضي المستصلحة أو التي يراد إصلاحها، لتحديد مدى الصلاحية للزراعة، أو إعادة تأهيلها لكي تتلائم ومتطلبات الزراعة الحديثة.

ت- كما أن هناك حزمة من السياسات التي تكون مثل مجموعة إجراءات لمعالجة مشكلات القطاع الزراعي في العراق وعلى النحو الآتي:

أولاً : السياسة الاستثمارية

وهنا يتطلب الأمر زيادة التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي لرفع طاقته الإنتاجية بشقيه النباتي والحيواني. كما ينبغي أن توزع الاستثمارات جغرافياً بشكل عادل بحسب المحافظات وبما يتلائم والميزة النسبية لكل محافظة بما يرتبط والإمكانات الزراعية المتاحة فيها واستثمارها بشكل كفء ومتوازن. كما يتطلب الأمر دعم القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي عن طريق تفعيل الآليات الآتية:

أ- تعديل التشريعات واللوائح والقوانين التي تعزز إسهام النشاط الخاص في الزراعة.

ب- إعداد فرص الاستثمار في المجالات الزراعية المختلفة والترويج لها في مختلف وسائل الاعلام.

ج- تسهيل الإجراءات المطلوبة لمعاملات تنفيذ المشاريع والمصادقة عليها.

د- شمول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الزراعية بقوانين تشجيع الاستثمار.

هـ - توفير القروض الزراعية وتسهيل إجراءات الحصول عليها وزيادة مدة السداد.

ثانياً : السياسة المائية

أصبح من الضروري الاهتمام بمسألة تأمين المياه اللازمة للاستخدامات الزراعية ضمن سياسات التنمية في العراق بشكل عام وضمن السياسات الزراعية على وجه الخصوص وبما يلي:

---

[1] د. علي عبد الهادي سالم، نحو إستراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الأنبار للعلوم لاقتصادية والإدارية، العدد (9)، جامعة الأنبار، 2012، ص 68.

1- ضرورة الوصول إلى اتفاق نهائي مع دول الجوار وخاصة دول المنبع لقسمة المياه، لتأمين توافرها بصورة مستمرة.

2- دراسة موضوع إقامة السدود لتنظيم مناسيب المياه في الانهار والاستمرار في صيانة السدود المقامة وتشغيلها مركزياً.

3- الاكثار من تخزين المياه في موسم الشتاء في البحيرات والأهوار. إن الماء الذي تضخه تركيا يكون معظمه بسبب توليد الكهرباء، إذ عن طريقه يمكنها توليد الطاقة الكهربائية التي تحتاج اليها تركيا بكثرة في فصل الشتاء لذا تقوم بكثرة الضخ للماء، ولذا يمكن استثمار ذلك من العراق بتركيز الخزين ألشتائي من خلال توفير أكبر عدد من الخزانات المائية وعدم هدر تلك المياه في الخليج العربي[1]. وهنا يلعب اقتراح بناء سد شط العرب وناظمه دوراً في الحفاظ على هذه الكمية من المياه، كما يمكن الاستفادة من منخفض بحر النجف كخزان مائي جيد.

4- ضرورة الاهتمام بتنظيم شبكات المجاري للمياه الثقيلة في المدن كافة، والإسراع بمعالجة تلك المياه وإعادتها إلى المشاريع الاروائية الزراعية ولاسيما القريبة من مناطق المعالجة.

5- ضرورة اتخاذ إجراءات حازمة ورادعة لمنع رمي المخلفات في الأنهار.

6- التركيز في استخدام الري بالرش والتنقيط والتوسع في الزراعة تحت البيوت الزجاجية والأغطية البلاستيكية بالنسبة لمجموعات الخضراوات.

7- ضرورة العمل على إدخال زراعة بعض المحاصيل التي لا تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه كبعض اصناف الرز ومحصول البطاطا.

8- التوسع في برامج الارشاد لتوعية مستخدمي المياه وبمشاركة الوزارات المعنية بهذا المجال كوزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة ووزارة البيئة.

9- ضرورة التوسع والاهتمام بتبطين الجداول والسواقي الناقلة للمياه خاصة تلك التي تستغرق مسافات بعيدة لمنع التبخر غير المبرر والتسرب إلى المياه الجوفية.

ثالثاً: الموارد البشرية

لاشك أن الذي يقوم بعمل الزراعة هو الفلاح وتتوقف عملية نجاح البرنامج الزراعي من خلال العمل الكفء والمستمر لمن يزرع الأرض ويتولى رعايتها، وهذا ما يوجب وضع

[1] عادل شريف الحسيني، مصدر سابق، ص 13.

استراتيجية بعيدة المدى في تطوير القطاع الزراعي من جانب الطاقة البشرية من خلال الخطوات الآتية:

1- إقامة مراكز محو الأمية في الأرياف.
2- تفعيل مراكز الإرشاد الزراعي والعمل على طبع نشرات إرشادية دورية وتوزيعها بين المزارعين لرفع المستوى الثقافي والمعرفي لهم.
3- إنشاء المدارس ومراكز التدريب المتخصصة بالزراعة والتربية الحيوانية والصحة العامة.
4- العمل على إقامة دورات تدريبية ومحاضرات متخصصة إرشادية في المناطق الريفية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لرفع مستوى الأداء وتنمية روح المبادرة في العمل ومواجهة المشكلات التي تظهر على مستوى العمل الزراعي.
5- توفير المراكز الصحية في الأرياف ونشر الوعي الصحي لرفع كفاءة المزارعين ومهاراتهم.
6- توفير طرق المواصلات السهلة والسريعة التي تتيح التواصل بين الريف والمدينة لتسهيل نقل المنتجات من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

وإن إنشاء الطرق وبناء القناطر في المناطق النائية ينبغي أن يكون من اختصاص مجالس المحافظات بالتعاون مع المزارعين وأصحاب الأراضي من دون الحاجة إلى الرجوع إلى السلطة المركزية، للإسراع بالنهوض بالواقع الزراعي المتدهور حالياً[1].

رابعاً: البنى التحتية

إما فيما يتعلق بخصوص البنى التحتية للنهوض بواقع الزراعة في العراق وانتشالها من مشكلاتها فينبغي العمل على:

1- توفير الكهرباء للقرى والأرياف وتشجيع بناء محطات كهربائية على الطاقة الشمسية.
2- إنشاء دور سكن مريحة للمزارعين لتوفير مستوى معاشي لائق بهم ليكون ذلك عوناً لهم على بذل المزيد من الجهد والعمل في مجال الإنتاج الزراعي.
3- إنشاء المراكز الصحية وتوفير المستلزمات المطلوبة كافة وتوفير الأدوية والرعاية الصحية الأولية اللازمة للمزارعين وعوائلهم كافة .

[1] د. عبد الكريم جابر شنجار، القطاع الزراعي في العراق ما بعد العقوبات الدولية ما العمل، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (13)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2007، ص 12.

4- توفير المراكز البيطرية للحيوانات ومعالجة الأمراض المستوطنة والمنتشرة في الأرياف العراقية، وهنا يتطلب الأمر توفير الأدوية والمعقمات المطلوبة كافة لتفادي الإصابة بالأمراض بين الحيوانات.

5- إنشاء مراكز متخصصة لتمكنهم من استخدام الهورمونات التي تساعد في الإسراع بالنمو بالنسبة للعجول وغيرها من الوسائل الحديثة.

أن الغرض من الاهتمام بالبناء التحتي هو لرفع مستوى التنمية الريفية من خلال رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي والعمراني للمجتمعات الريفية ولرفع الحيف والظلم الذي أصاب المجتمعات الزراعية في المراحل السابقة لمواجهة ظاهرة الفقر المتركزة في الريف.

خامساً: دعم المزارعين

ينبغي أن تحتل مسألة دعم العاملين في الحقل الزراعي الصدارة في أي إستراتيجية لمعالجة مشكلات القطاع الزراعي في العراق، وذلك لضعف الامكانات المادية والمالية للمزارع العراقي، ثم أن طبيعة المشكلات التي تعترض سبل النهوض بالواقع الزراعي تفوق امكانات المزارعين، كما أن نقص الخبرات الإدارية والفنية بسبب معاناة الحروب وسنوات الحصار والعقوبات الدولية وعمليات العنف السياسي والإرهاب تتطلب الأمر دعم المزارعين. ويعرف الدعم لحكومي المباشر على أنه مجموعة الإجراءات والأسس والمبادئ المترابطة لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية تنعكس في الموازنة العامة وفق برنامج معين لمدة زمنية معينه غالباً ما تكون سنة[1]. أن الدعم الحكومي المباشر في حقيقته ما هو إلا جزء من الإنفاق التشغيلي الذي تخصصه الموازنة العامة بهدف إجراء تغيير إيجابي في قطاع معين. إذ أن الموازنة العامة في العراق انتهجت منذ زمن بعيد رفد القطاع الزراعي بالدعم المباشر من خلال توجيه مخصصات لدعم المزارع والجدول الآتي يبين تخصصيات دعم المزارعين.

من الجدول (5) يُلحظ أنه على الرغم من محدودية التخصيصات، إلا أنها أخذت بالارتفاع إذ بدأت بمبلغ 330 مليار دينار عام 2005 ثم ارتفعت حتى بلغت التخصيصات 750 مليار دينار عام 2011، أن هذه التخصيصات في مجال الدعم ينبغي أن تأخذ الأمور الآتية بعين الاعتبار:

[1] د. خزعل مهدي الجاسم، الاقتصاد الجزئي، مطبعة جامعة بغداد، 1983، ص 121.

1- دعم صغار المزارعين من خلال التوسع في إنشاء المصارف الزراعية بهدف توفير القروض وتقديمها إلى المزارعين بشكل ميسر.

الجدول (5)

تخصيصات دعم المزارعين في العراق للمدة (2011- 2005)

السعه	إجمالي التخصيص (مليار دينار)
2005	330
2006	300
2007	249
2008	349
2009	412
2010	510
2011	750

المصدر:

- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بغداد، ص 120.

2- شراء المحاصيل الزراعية من المزارعين تشجيعاً لهم ودعماً للإنتاج الزراعي بوجه المنافسة الخارجية.

3- بيع البذور والتقاوى المحسنة ودعمها، وفي هذا النوع من الدعم تتحمل الدولة جزءاً من تكلفة المدخلات الزراعية وهذا شكل من أشكال توجيه الدعم[1].

4- بيع الأسمدة بأسعار مخفضة.

5- دعم أسعار الناتج النهائي، إذ يؤدي إلى تشجيع التوسع في زراعة المحاصيل المدعّمة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين الوضع المعاشي للمزارعين[2].

[1] د. جميل محمد جميل، اقتصاديات التسويق الزراعي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، بدون تاريخ، ص 227.

[2] د. فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 237.

وعلى الرغم من أنه الدعم يعد تدخلاً في قوى السوق، لكن الأمر يتطلب تدخل الحكومة في قوى السوق إقراراً للأولويات الاقتصادية التي تعتقد الدولة بأهميتها، وللعلم أن الولايات المتحدة الامريكية تتبنى مسألة دعم القطاع الزراعي وكذلك اليابان.

الاستنتاجات والتوصيات

- **الاستنتاجات**

1- يبدو أن مشكلات الزراعة في العراق مستديمة بسبب القصور في السياسات المتبعة للحكومات المتعاقبة لمعالجة معوقات القطاع الزراعي.

2- أن السياسات التنموية للقطاع الزراعي لم تكن متكاملة فقد ركزت على جوانب معينة كالتسويق وقنوات الري وأهملت جوانب أخرى مهمة كتطوير مراكز البحث العلمي وإنتاج البذور المحسنة وتوسيع استخدام المكننة والأسمدة الكيمياوية وغيرها.

3- هناك مشكلة في الأراضي العراقية الصالحة للزراعة من حيث التصحر والملوحة مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية في بعض الأراضي وتدهورها في أخرى، إلى جانب ذلك أدى إلى تقليص المساحة الصالحة للزراعة.

4- ضعف السياسة المائية في العراق مما أدى إلى تدهور كبير في العرض المائي إلى جانب تلوث المياه مما انعكس سلباً في الإنتاج الزراعي، وسوء استخدام المياه والتربة وعدم اعتماد الطرق الصحيحة في الري مما تسبب بتدهور الأراضي وانتشار التغدق والملوحة.

5- ضعف استخدام التكنولوجيا في القطاع الزراعي العراقي لضعف امكانيات الفلاح العراقي المالية وعدم قدرته على شرائها والتعايش معها.

6- ضعف الاستثمارات الحكومية في مجال الزراعة وانحسار استثمارات القطاع الخاص أيضاً في الزراعة.

7- عدم اهتمام الدولة بالبنى التحتية للقطاع الزراعي وهذا يُعد واجباً مهماً من واجبات الدولة مهما تبنت من ايديولوجية اقتصادية.

8- إن القطاع الخاص غير قادر وحده على القيام بالتنمية الزراعية لضعف امكانياته المالية والتنظيمية والإدارية.

9- عدم الاهتمام بالجانب البشري في مجال الزراعة، إذ ينبغي الاهتمام بالتنمية البشرية لمجتمع الريف ورفع المستوى المعاشي والصحي والتعليمي لكي تتفاعل الموارد والعوامل الطبيعية البشرية لتنمية القطاع الزراعي.

10- توقف الانشطة البحثية الزراعية في العراق خصوصاً بعد عام 2003.

- **التوصيات**

1- يجب إن يكون هناك دور واضح للدولة وثابت في مجال تنمية القطاع في العراق وتجاوز العقبات والمشكلات التي يعاني منها هذا القطاع.

2- رصد ميزانية خاصة لتنمية القطاع الزراعي وفتح مصارف كبيرة وتقديم التسهيلات المصرفية للفلاحين والمزارعين لمساعدتهم مالياً لتطوير مزارعهم.

3- الاهتمام بقطاع الري في العراق والتركيز على استخدام تقنيات الري الحديثة.

4- التثقيف على الزراعة الحديثة والعمل على إرسال خريجي كلية الزراعة خارج العراق للإطلاع على تجارب العالم في مجال الزراعة ومحاولة نقلها إلى العراق لتطبيقها داخلياً.

5- دعم القطاع الخاص للاستثمار في المجال الزراعي وتعويده على الغور في هذا المجال بمختلف الطرق ومنها الإمكانات المالية والإدارية والتسويقية.

6- الحفاظ على التربة الزراعية من الملوثات كافة، فضلاً عن ذلك تخليص المحاصيل الزراعية من التلوث بمخلفات المعامل وصيانة شبكات الصرف الصحي.

7- العمل على تفعيل أسلوب المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية وتشجيع استخدام المكافحة الحيوية بدلاً من المكافحة الكيماوية التي تنعكس ايجابياً على نوعية المنتج الزراعي والتوازن البيئي.

8- تفعيل دور السياسة التجارية الزراعية للعراق لحماية الإنتاج المحلي من منافسة المستورد والسماح بنسبة استيراد تفي لتغطية العجز في الإنتاج المحلي وباعتماد تعريفه جمركية كأداة لحماية الإنتاج المحلي.

9- من الضروري قيام وزارة النفط بتجهيز الفلاحين والمزارعين بالكميات المطلوبة من الوقود وبأسعار منخفضة من باب الدعم المادي والمالي لهم.

10- ضرورة قيام الحكومة بالإسهام في تقديم الحزمة التكنولوجية اللازمة وتوفيرها للإنتاج الزراعي ولاسيما في ظل احتكارات الشركات العالمية للتقنية الزراعية.

قائمة المصادر

1- بثينة حبيب سلمان، الأمن المائي وتأثيره في التنمية الزراعية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2006.

2- تقرير 1997/FAO.

www.fao.org.com

3- جميل عبدالله، الزراعة في العراق.

www.aliraqtimes.com

4- جميل محمد جميل، اقتصاديات التسويق الزراعي (بغداد: دار الشؤون الثقافية، بدون تاريخ).

5- جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي (عمان: دار الراية، 2009).

6- خزعل مهدي الجاسم، الاقتصاد الجزئي (بغداد: مطبعة جامعة، 1983).

7- دائرة الأنواء الجوية.

www.aleelem.com/index

8- رحمن حسن علي المكصوصي، الاقتصاد الزراعي (بغداد : شركة الطيف للمطبوعات، 2007).

9- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مطابع صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2005.

10- طعمة البندر، سياسة دعم الأسعار الزراعية، مجلة النفط والتنمية، العدد (4)، بغداد، 1988.

11- عادل شريف الحسيني، مشكلة المياه في العراق.

www.surrey.ac.uk/eng.net

12- عايدة العلي، التصّحر ومشاكل المياه في العراق وبلاد الجزيرة (بيروت: دار الهادي، 2006).

13- عبد الأمير العبود، عندما كنت وزيراً (عمان: دار الرواد،2007).

14- عبد الكريم جابر شنجار، القطاع الزراعي في العراق ما بعد العقوبات الدولية ما العمل، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(13)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2007.

15- عبد المالك التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).
16- علي عبد الهادي سالم، نحو إستراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (9)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، 2012.
17- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).
18- مجذاب بدر العتاد، المدخل إلى الإدارة المزرعية (مطبعة جامعة البصرة، 1984).
19- محمد عبد الكريم العضيدي، التقديرات العشوائية والعلمية للحاجة الفعلية للساحبات والحاصدات في العراق للسنوات (2007- 2010)، مجلة الزراعة العراقية، بغداد، 2009.
20- محمود الاشرم، التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2007).
21- محمود محمد شريف، الزراعة العربية (القاهرة : دار المطبوعات الجديدة، بدون تاريخ).
22- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسة الزراعية لجمهورية العراق، (الخرطوم: كانون الأول 2007).
23- نبيل جعفر عبد الرضا، الموازنة العامة في العراق لعام 2012 عرض ونقد، الحوار المتمدن، العدد (3940) في 2012/10/3.
24- وزارة الزراعة، دائرة التخطيط والمتابعة، قسم الإحصاء الزراعي .

A Review of Iraqi Agriculture Problems

Lecturer. Jwad Kadim Hamead
Faculty of Administration & Economics
University of Basrah

Abstract:

Despite of availability of many constituents in agriculture in Iraq, However, these constituents are facing a lot of problems that make them in a level doesn't fit with the rising of size of the productivity of the agriculture sector for the advancement of the Iraqi economy.

The focus of this research is on the obstacles faced by the elements of Iraqi agriculture . In order to diagnose problems of the agriculture sector and develop a strategy requires the combined efforts of state and private sector to provide support and plans to develop this vital sector for Iraq.

Key words:

agriculture problems, agriculture constituents, investment, development, water policy, Agriculture Investment Plans, Agriculture Machinery, development Sector Policies .